الصباح AL-SABAH

فهد المسعود: قانون «انشاء المدن السكنية» يحقق استقرارا أسريا وأمنا اجتماعيا ويوفر مستوى عاليا من الجودة

فهد المسعود

أشاد النائب فهد المسعود بإقرار قانون تأسيس شركات انشاء المدن السكنية مشيرا الى انه سيحقق استقرارا أسريا وأمنا اجتماعيا، ويوفر مستوى عال من الجودة.

وقال المسعود في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة " سعينا وزملائي أعضاء مجلس الأمة وتوج السعي بإقرار قانون تأسيس شركات إنشاء مدن سكنية وتنميتها اقتصاديا " .

وبين المسعود أن هذا القانون بعد جهد جهيد والتعاون مع الحكومة تم إقراره وخروجه إلى حيز التنفيذ، مضيفا أنه سيحقق استقرارا أسريا وأمنا اجتماعيا ومستوى عال من الجودة والخدمات وتنمية اقتصادية من خلال مستثمرين سيدخلون شراكة في هذا المشروع بالإضافة إلى المواطنين والقطاعات الحكومية " .

وأضاف المسعود أنه بعد إقرار القانون ستكون هناك طفرة في المدن الجديدة ، سواء في المناطق السكنية أو المناطق الخدمية والتجارية والاستثمارية، موضحاً أن هذه المدن ستحقق نقلة نوعية بأحدث ما توصل إليها العالم في تصميم وبناء وتنفيذ المدن الإسكانية.

وذكر المسعود انه ستكون هناك بنية تحتية عالية المستوى ومدن ذكية، مشدداً على ضرورة أن تسرع الحكومة في إصدار اللائحة التنفيذية خلال 3 أشهر القادمة وأن يكون هناك فريق عمل حكومي محترف لتنفيذ ومتابعة المشروع الإسكاني الضخم.

وقال إن القانون يحدد إطاراً عاما من خلال إنشاء وحدات سكنية وإيجاد خدمات واستثمار، إلا أن التنفيذ جانب مهم على الحكومة أن تدرك أهميته.

وسلط المسعود الضوء على قضية الطاقة، مشيراً إلى أنه في ظل الإمكانيات الحالية لا يمكن أن يتم تمويل الطاقة الكهربائية بالوضع الحالي.

وشدد على ضرورة أن تبدأ الحكومة بإعداد دراسات الجدوى لمشاريع الطاقة الكهربائية، مبينا أن هناك مشاريع لإنشاء محطات قوى كهربائية لتمويل مثل هذه المشاريع الضخمة.

وقال " إذا أتينا إلى مرحلة تنفيذ المشاريع الإسكانية الكبرى ولم تكن الحكومة جاهزة، فسنقع في مشكلة، لذلك سأوجه سؤالاً إلى الحكومة بخصوص خطتها القادمة بشأن الطاقة الكهربائية لهذه المدن " .

تقديرات مصروفاتها بلغت 2.6 مليار دينار فيما بلغت تقديرات مدخولاتها 211 مليون دينار

«الحساب الختامي البرلمانية» توافق على ميزانيات 22 جهة ملحقة و15 جهة مستقلة للعام المالي «2024/2023»

جانب من اجتماع لجنة الحساب الختامي

أسامة الزيد

الزيد: إقرار الميزانية لا يعني بأي شكل من الأشكال أن يكون صكا بعدم مساءلة الحكومة

توافق حكومي – نيابي سيستمر لتحقيق طموحات.. ونرفض التشكيك في بعض النواب

قال مقرر لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب أسامة الزيد ان اللجنة ناقشت خلال اجتماعين اليوم وأمس مشاريع قوانين ميزانيات الجهات الملحقة والمستقلة للسنة المالية 2023 / 2024.

وأوضح الزيد في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن الجهات الملحقة يبلغ عددها 23 جهة وبلغت تقديرات إيرادات هذه الجهات 211 مليون دينار، فيما بلغت تقديرات مصروفاتها 2.6 مليار دينار للسنة المالية 2023 / 2024.

وبين أن هذه الجهات تكون ملحقة بالميزانية العامة للدولة وتتلقى الفرق بين مصروفاتها وإيراداتها كتمويل حكومي من الميزانية العامة للدولة.

وأعلن أن أبرز التعديلات المالية على تلك الجهات شملت جامعة الكويت والهيئة العامة للاستثمار والهيئة العامة للرياضة وهيئة الغذاء والتغذية وجامعة عبدالله السالم وجهاز المسؤولية الطبية والهيئة العامة للبيئة.

وأكد أن اللجنة وافقت على جميع التعديلات المقدمة عليها من قبل وزارة المالية، كما وافقت على جميع الميزانيات الملحقة باستثناء الجهاز المركزي للمناقصات العامة لعدم ورود مشروع قانون حتى الآن من الحكومة.

وبين أن الجهات المستقلة وعددها 17 جهة بلغت تقديرات إيراداتها للسنة المالية الجديدة 33 مليار دينار يعود الجزء الأكبر فيها لمؤسسة البترول وشركاتها التابعة، وبلغت تقديرات إيراداتها 25.8 مليار دينار، وتليها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بإيرادات مقدرة بـ 6.5 مليار دينار.

وأوضح أن مصروفات الجهات المستقلة تبلغ 30 مليار دينار، وبطبيعة الحال فإن مؤسسة البترول وشركاتها التابعة والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية استحوذتا على النصيب الأكبر من المصروفات، منوها بأن رواتب المتقاعدين في السنة المالية الجديدة تبلغ 4 مليار دينار بزيادة 3% عن السنة السابقة.

وبين أن اللجنة وافقت على جميع التعديلات المقدمة من وزارة المالية بخصوص الجهات المستقلة وهي بيت الزكاة والمؤسسة العامة للرعاية السكنية و "كونا" والصندوق الوطني لرعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهيئة الطرق ووكالة مكافحة المنشطات.

وأكد أنه تمت الموافقة على جميع مشاريع قوانين الجهات المستقلة باستثناء معهد الأبحاث ومؤسسة البترول الكويتية، موضحا أن اللجنة رأت استدعاء هذه الجهات لمناقشة بعض التفاصيل في ميزانياتها قبل اتخاذ قرار بشأنها.

وأوضح أنه في ما يتعلق ببعض الحسابات الختامية التي لها أرباح واجبة التوريد لميزانية الدولة فقد وافقت اللجنة على اعتماد حساباتها الختامية للسنة المالية 2021 / 2022، وهي مؤسسة الموانئ وهيئة الاتصالات والهيئة العامة للصناعة ووحدة التأمين.

وأكد أنه تم إرجاء الحساب الختامي لمؤسسة البترول لمزيد من الدراسة وخصوصا أن هناك ملاحظات فنية تتعلق بالعسر المالي لمؤسسة البترول، ووجود خطط في برنامج عمل الحكومة الذي قدم لمجلس الأمة لتعزيز الإنتاج النفطي والغاز.

وبين أن اللجنة تريد التأكد من أن تحويل الأرباح من عدمه لا يؤثر على الملاءة المالية للمؤسسة وبالتالي لا يؤثر على أنشطتها، حتى وإن استدعى الأمر تكليف ديوان المحاسبة للوقوف على الرأي الفني السديد.

وأوضح أنه في ما يتعلق بأرباح الصندوق الكويتي للتنمية فسيتم ترحيل نصيب المؤسسة العامة للرعاية السكنية بواقع 29 مليون دينار.

وأكد أن إقرار الميزانية المتضمن لبرنامج عمل الحكومة المقدم لمجلس الأمة لا يعني بأي شكل من الأشكال أن يكون صك بعدم مساءلة الحكومة، بل ستكون هناك مساءلة في حال وجود أي مخالفات أو ملاحظات أثناء تنفيذ الميزانية.

من جانب آخر، أكد الزيد أن التوافق الحكومي – النيابي سيستمر لتحقيق طموحات الشعب الكويتي، مبينا أن اللجنة التنسيقية ما بين الحكومة والمجلس اتفقت على 4 قوانين تم إقرار 2 منها، وسيتم إقرار بقية القوانين المتفق عليها.

ورفض الزيد التشكيك في بعض النواب واللجان مثل اللجنة التشريعية، معتبرا أنه أمر غير قبول لأن اللجان تعمل وفقا لمرئيات واتفاقات بين اللجنة التنسيقية لمجلس الأمة والحكومة.

وشدد على استمرار هذا التوافق النيابي–الحكومي، معربا عن أمله في أن يكون هذا التوافق مدخلا لإقرار قوانين كثيرة تهم الشعب الكويتي ويليها اتفاق على أولويات المرحلة المقبلة في دور الانعقاد الثاني

طلب بيان مفصّل عن جميع العقود المتعلقة بالصيانة والترميم

محمد المهّان يستفسر من المطيري عن خطة «الأوقاف» لتطوير مساجد الكويت

محمد المهان

وجه النائب د. محمد المهّان سؤالا إلى وزير الإعلام ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عبد الرحمن المطيري، بشأن خطة وزارة الأوقاف لتطوير مساجد الكويت، ونص السؤال على ما يلي:

أُغلق مسجد «ذو الشمالين» الذي يقع في منطقة ضاحية جابر العلي – قطعة 1 منذ أكثر من سنة، ولكونه المسجد الوحيد لهذه القطعة، ولبُعد المساجد الأخرى، فإن المصلين يضطرون إلى استخدام مصلى النساء لأداء فريضة الصلاة، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما الخطة الزمنية للانتهاء من صيانة وإعادة افتتاح مسجد «ذو الشمالين» في منطقة ضاحية جابر العلي؟

2 – بيان مفصّل من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية عن جميع العقود التي أبرمتها الوزارة المتعلقة بالصيانة والترميم لجميع مساجد الكويت، وما نسبة الإنجاز في كل عقد؟ وكم عدد الغرامات والجزاءات التي فُرضت على الشركات المتأخرة والمتعثرة منذ بداية عام 2020 حتى ورود هذا السؤال؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من جميع المستندات الدالة على ذلك.

3 – ما خطة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في تطوير مساجد الكويت؟

مراعاة لظروفهم وما يعانونه من أعباء مالية بسبب غلاء المعيشة والسكن في تلك البلدان

شمس ولاري يقترحان زيادة مخصصات المرضى الذين يعالجون في الخارج على نفقة الدولة ومرافقيهم بنسبة لا تقل عن 50 %

هاني شمس

أحمد لاري

أعلن النائبان هاني شمس واحمد لاري عن تقدمهما باقتراح برغبة بزيادة مخصصات المرضى ومرافقيهم الذين يعالجون في الخارج على نفقة الدولة بنسبة لا تقل عن 50%، ونص الاقتراح على ما يلي:

مراعاة لظروف المرضى ومرافقيهم في الخارج وما يعانونه من أعباء مالية أثناء تلقيهم العلاج في الخارج بسبب غلاء المعيشة والسكن في تلك البلدان، وإيمانا منا بحقهم وواجبنا الذي يحتم علينا الوقوف إلى جانبهم أثناء علاجهم في الخارج، نتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

زيادة مخصصات المرضى ومرافقيهم الذين يعالجون في الخارج على نفقة الدولة بنسبة لا تقل عن 50%.

سيار يوجه سؤالاً إلى وزيرة الأشغال عن سبب تأخر طرح مناقصة الصرف الصحي لمدينة المطلاع السكنية

وجه النائب بدر سيار الشمري سؤالا إلى وزيرة الأشغال العامة د.أماني بوقماز، عن سبب تأخر طرح مناقصة الصرف الصحي لمدينة المطلاع.

ونص السؤال على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما أسباب تأخر طرح المناقصة الخاصة بالصرف الصحي لمدينة المطلاع السكنية مع علمكم الكامل بموعد تسليم الأراضي للمواطنين؟

2 – ما خطة الوزارة لتجنب المشاكل البيئية ومكافحة المياه الراكدة والمشاكل الصحية نتيجة تأخرها في طرح المناقصة؟

3 – ما المدة المحددة لتسليم محطة الصرف الصحي الرئيسة من الشركة المنفذة من تاريخ توقيع عقد المناقصة؟

4 – هل سيُستعان بمحطات متنقلة (مؤقتة) إلى حين تسليم المحطة الرئيسة كما ذكر الوكيل المساعد لقطاع الهندسة الصحية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما الموعد المتوقع لتجهيز هذه المحطات المؤقتة؟

5 – ما أسباب تأخر تنفيذ طريق سليل الذي يربط مدينة المطلاع بمنطقة الجهراء والدائري السادس؟

بدر سيار

بالتزامن مع الاقتراحات بشأن تعديل سلم الرواتب وتحسين المستوى المعيشي

الساير يسأل العيبان بشأن الإجراءات التي اتخذتها «التجارة» لوقف الارتفاع المصطنع لأسعار السلع والخدمات ومنع احتكارها

وجه النائب مهند الساير سؤالا إلى وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب محمد العيبان بشأن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لمنع الارتفاع المصطنع لأسعار السلع والخدمات ومنع احتكارها، ونص السؤال على ما يلي:لما كان المرسوم بالقانون رقم "10" لسنة 1979 في شأن الإشراف على الاتجار في السلع وتحديد أسعار بعضها، ينص في مادته "1" على اختصاص وزارة التجارة والصناعة بالإشراف على الاتجار في جميع السلع، ولوزير التجارة والصناعة اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة.. إلخ، كما نص في مادته "2" يُحظر العمل على ارتفاع أسعار السلع ارتفاعا مصطنعا.، وفي مادته "3" على أن يجوز إخضاع بعض السلع لنظام التسعير..».

وبالتزامن مع الاقتراحات بشأن تعديل سلم الرواتب وتحسين المستوى المعيشي، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما الإجراءات التي اتخذتها وزارة التجارة والصناعة في ضوء الصلاحيات الممنوحة لها وفق القانون المشار إليه أعلاه لمنع الارتفاع المصطنع لأسعار السلع والخدمات ومنع احتكارها؟

2 – نص المرسوم بالقانون المشار إليه في المواد 13 و 14 و 15 على أن لوزير التجارة والصناعة أن يأمر ببيع السلع المضبوطة للجمهور كما يجوز له أن يأمر بإغلاق المحل إلى أن تأذن النيابة أو المحكمة بفتحه، فهل تعمل الوزارة بهذه النصوص حال وجود مخالفة؟

3 – كم بلغ عدد المخالفات والمحلات التي أُغلقت على إثر مخالفة القوانين والقرارات المنظمة منذ 1/1/2023 حتى تاريخ ورود السؤال؟ مع تزويدي بالمستندات الدالة –إن وجدت–.

4 – القرارات والتعاميم الصادرة من الوزارة لضبط أسعار السلع والخدمات والحد من ارتفاعها خلال سنة 2023.

5 – هل أُخذ بعين الاعتبار ضبط أسعار السلع والخدمات بالتزامن مع طرح مشروع البديل الاستراتيجي؟

مهند الساير